يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وترى الذين اوتوا
العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويشترط فيه ثلثة شروط احدها
مطابقته لما قبله في التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتانيث في
التثنية والجمع فكان الزيدان هما القائمين وكان الزيدون هم القائمين
وكانت هند هي القائمة وكان الهندان هما القائمتين وكانت الهندات
هن القائمات ولاشتراط المطابقة احتاج قول الشاعر
وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا الى حذف مضاف
تقديره يرى مصابي هو المصابا لان هو ضمير الغائب وقبله ضمير المتكلم
ولا يطابقه والثاني ان يكون بين المبتدا والخبر وما دخل عليهما
من العوامل فلذلك لا يجوز ظننت زيدا هو السارق ظن تهمة ولا رايت
زيدا هو الحاذق رؤية بصر ولا علمت عمرا هو الكاتب علم معرفة لان هذه
لا تتعدى الا الى مفعول واحد فلا يكون التالي من مقتضاها فان اردت بها
علم القلب ورؤيته وظنه جاز لكونها تقتضي مفعولين والثالث
ان يقع بين معرفتين او بين معرفة ومقاربة لها وفي علة هذا الشرط للنحاة وجوه
احدها ان فيه ضربا من التوكيد لما قبله ولذلك اشترط مطابقته له
والتاكيد معرفة بالاضمار فلزم ان يكون المؤكد معرفة لتعيين احدهما
لتطابق التوكيد في التعريف اذ لا يؤكد غير المعرفة بالمعرفة والثاني
لانه يحكم عليه ولا يحكم الا على المعرفة وهذه العلة ضعيفة لانه قد حكم
على النكرة المقربة من المعرفة ولا يجوز وقوع الفصل بعدها والثالث
اشتراط وقوع المعرفة بعده فلانه لما اشبه تعريف الاول جيء به للفصل
بين الخبر والوصف لان الخبر في نحو زيد المنطلق يصح ان يكون وصفا فلما
جاء الضمير زال احتمال الوصف وتعين للخبر لان الضمير قبله لا يصح صفة
والاعتراض على هذه العلة بوجهين احدهما انه قد يكون قبله ما لا يصح وصفه

١٢٦

كالضمائر وكذلك اسماء الاشارة عليهم والثاني انه قد يقع بعده ما لا
يصح الوصف به كافعل فانه لا يجمل وصف المعرفة به والجواب
عن الوجهين انه على الحكم بالاعم الاغلب من غير نظر الى آحاد الصور واما
اختصاص افعل دون غيره مما قارب المعرفة كالمتخصص بالاضافة كقولك
زيد هو غلام رجل فلان مقاربة افعل للمعرفة اقوى وان اشتركا في امتناع
المعهود فكانها موجودة لوجود المعاقب الدال على ما يدل عليه من المفاضلة
وليس كذلك للاضافة الى النكرة فانها لا تدل على ما يدل عليه لام العهد
والوجه الثاني لابن السراج لانه اتي بالفصل ليدل على ان الخبر معرفة
او مقاربة لها ولا حاصل تحته لان ذلك معلوم من لفظ الخبر من غير فصل
والوجه الثالث انه اتي به ليدل على تمام الكلام من غير توقفه
على وصف ولا بدل واذا تحقق تعليل هذا الشرط فعبارة البصريين احسن
من عبارة الكوفيين لان الفصل موجود على ما ذكرنا من الاوجه واما العماد
فان مرادهم الاعتماد عليه في الفصل على ما ذكر والفصل اصح معنيه بالنسبة
الى المعنى ولا يجوز ما ظننت احدا هو خيرا منك وما حسبت امراة هي خيرا من
رجل لعدم تعريف الاول ولا ظننت زيدا هو منطلقا لتنكير الثاني
ولا كان زيد هو ابوه منطلق لان الجملة نكرة واختلف النحاة
في اسميته فنقل عن الكوفيين انه اسم وله موضع من حكم ما قبله وذهب بعضهم
الى ان حكمه حكم ما قبله وذهب بعضهم الى ان حكمه حكم ما بعده ونقل
عن البصريين انه لا محل له من الاعراب وهو المشهور من قول الخليل قال
سيبويه حكاية عن الخليل والله انما جعلهم هذه الاسماء فصلا لتعظيم واشباه
استعظمه من حيث انه لا موضع لها من الاعراب بمنزلة الحروف وحجة القائلين
بان لها محلا من الاعراب من ثلثة اوجه احدها انها ضمائر لها محل من الاعراب
عند التركيب قبل وقوعها فصلا فوجب استصحاب حكمها والثاني

Copyright © King Saud University